مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022م): الإنجازات، التحديات، وآليات التطوير المستقبلية(*)

د/ رشاد سعيد قايد حسن مجلي
أستاذ التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات
التعليم المساعد قسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية، جامعة تعز
رئيس دائرة التخطيط والاقتصاد والتنمية
ملتقى تعز الجامع
rashadmogalli@gmail.com

تم مشاركة هذا البحث في المؤتمر الاقتصادي الأول "الوضع الاقتصادي وفرص التعافي" كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز خلال الفترة من (15-17) اكتوبر (2024م)

*) تاريخ تسليم البحث 12/1/2025 تاريخ قبوله للنشر 15/5/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022م): الإنجازات، التحديات، وآليات التطوير المستقبلية

د/ رشاد سعيد قايد حسن مجلي
أستاذ التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات
التعليم المساعد قسم الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية، جامعة تعز
رئيس دائرة التخطيط والاقتصاد والتنمية
ملتقى تعز الجامع

الملخص

هدف البحث إلى تحليل الإنجازات التي تحققت في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1990-2022م)، وحصر التحديات الرئيسة التي أعاقت مسار التنمية، وتقديم آليات التطوير والإجراءات المناسبة لتعزيز التنمية المستدامة، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًا أساليب جمع البيانات الثانوية مثل التقارير الرسمية والإحصاءات الحكومية والدولية، كما تم استخدام الأساليب الكمية والنوعية لتحليل العلاقات بين المتغيرات وتأثير النزاعات على التنمية، حيث اعتمد الباحث على قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حساب معدلات النمو والنسب المئوية للمؤشرات الكمية، كما استخدم أساليب التحليل النوعي لتحليل البيانات غير الكمية الواردة في الخطط والتقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية.

أظهرت النتائج أن اليمن حققت بعض الإنجازات الملحوظة في مجال البنية التحتية والتعليم والصحة خلال العقدين الأولين، إلا أن النزاعات المستمرة منذ (2011) أدت إلى تدهور هذه الإنجازات، مما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما أوصى البحث بتبني استراتيجيات لتنويع الاقتصاد، وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز الحوكمة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الإنجازات، التحديات، آليات التطوير المستقبلية.

Assessment of Economic and Social Development in the Republic of Yemen (1990–2022): Achievements, Challenges, and Future Development Mechanisms

Dr. Rashad Saeed Qaid Hassan Mogalli
Assistant Professor of Strategic Planning and Educational Economics
Department of Foundations and Educational Administration
Faculty of Education - Taiz University
Head of the Planning, Economics, and Development
Division at the Taiz Inclusive Forum

Abstract

This study aims to analyze the achievements in economic and social development in the Republic of Yemen during the period (1990-2022), identify the main challenges that hindered the development trajectory, and propose appropriate mechanisms and procedures to promote sustainable development. The research adopts a descriptive-analytical methodology, relying on secondary data collection methods such as official reports and governmental and international statistics. Both quantitative and qualitative approaches were employed to analyze the interrelationships among variables and assess the impact of ongoing conflicts on development. The researcher measured economic and social development indicators by calculating growth rates and percentage changes in quantitative indicators, while qualitative analysis techniques were used to interpret non-quantitative data extracted from national development plans and official reports issued by governmental institutions and international organizations.

The findings indicate that Yemen achieved notable progress in infrastructure, education, and healthcare during the first two decades of the study period. However, the persistent conflicts since (2011) have led to a significant deterioration in these achievements, contributing to rising poverty and unemployment rates. The study recommends adopting strategies for economic diversification, rebuilding damaged infrastructure, improving social services, empowering women and youth, and enhancing governance to achieve inclusive and sustainable development.

Keywords: Economic Development, Social Development, Achievements, Challenges, Future Development Mechanisms.

مقدمة البحث وخلفيته النظرية:

تُعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والازدهار في المجتمعات، حيث تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز العدالة الاجتماعية، في اليمن، بدأ مسار التنمية مع إعلان الوحدة اليمنية عام (1990)، التي مثلت نقطة انطلاق لمحاولات توحيد الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تقدم في مختلف المجالات التنموية، خلال العقدين الأولين، حققت اليمن إنجازات ملحوظة، منها زيادة الناتج المحلي الإجمالي من (6.9) مليار دولار عام (1990) إلى (26.3) مليار دولار عام (2010)، وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى (85%) بحلول عام (2010) (البنك الدولي، 2015، 12).

ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات واجهت العديد من التحديات، مثل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيس للإيرادات، وغياب التنويع الاقتصادي، وضعف الحوكمة، ومنذ عام (2011)، أثرت النزاعات السياسية بشكل كبير على مسار التنمية، مما أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد إلى (850) دولارًا في عام (2022)، وتعطيل (50%) من المنشآت الصحية، وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021، 18).

الأدب النظري:

أولًا: مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1- التنمية الاقتصادية

تشير التنمية الاقتصادية إلى العملية التي يتم من خلالها تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة الإنتاجية الاقتصادية للدولة من خلال استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة، وتنويع القطاعات الاقتصادية الرئيسة مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات (World Bank, 2020, 15).

المؤشرات: تُقاس التنمية الاقتصادية بمؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل النمو الاقتصادي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة البطالة، في اليمن، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (6.9) مليار دولار عام (1990) إلى (26.3) مليار دولار عام (2010) قبل أن يتراجع بشكل حاد بسبب النزاعات (الجهاز المركزي للإحصاء، 2011، ص40).

ويرى الباحث أن التنمية الاقتصادية تتطلب استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لتعزيز النمو المستدام.

2- التنمية الاجتماعية

تُعرف التنمية الاجتماعية بأنها العملية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية، مع تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة (UNDP, 2018, 20).

المؤشرات: تشمل مؤشرات التنمية الاجتماعية معدلات الأمية، متوسط العمر المتوقع، وجودة التعليم، والصحة، وتوزيع الدخل والثروة، معدلات وفيات الأطفال، ومستويات الفقر، في اليمن، ارتفعت معدلات الأمية إلى (40%) بحلول عام (2022)، وتراجعت خدمات الصحة والتعليم بسبب النزاعات المستمرة (UNICEF, 2022, 15).

ويؤكد الباحث أن التنمية الاجتماعية هي المفتاح لتحقيق التنمية الشاملة، إذا تم التركيز على بناء الإنسان كعامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيًا: أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن

1- البعد الاقتصادي

النمو الاقتصادي: رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العقدين الأولين بعد الوحدة، إلا أن الاقتصاد اليمني شهد تراجعًا حادًا بسبب النزاعات وتراجع عائدات النفط، على سبيل المثال، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (45%) بين (2011) و(2020) (World Bank, 2021, 18).

التجارة والاستثمار: اعتمدت اليمن على الصادرات النفطية التي شكلت (85%) من الإيرادات، ومع تراجع الإنتاج النفطي، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة (70%) بحلول عام (2020) (IMF, 2021,10).

ويؤكد الباحث أن الاعتماد الكبير على النفط أضعف قدرة اليمن على تنويع اقتصادها، مما جعلها عرضة للأزمات الاقتصادية.

2- البعد الاجتماعي

التعليم: ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى (85%) في عام 2010، إلا أن النزاعات أدت إلى إغلاق أكثر من (3,000) مدرسة وخروج مليوني طفل من التعليم بحلول عام (2022) (UNICEF, 2022, 15).

الصحة: انخفضت نسبة المرافق الصحية العاملة إلى (50%)، وارتفعت معدلات وفيات الأطفال بنسبة (30%) منذ عام (2011)، مما يعكس تدهورًا حادًا في النظام الصحي (WHO, 2022, 20).

ويعتقد الباحث أن تحسين الأوضاع الاجتماعية يتطلب استراتيجيات فاعلة لإعادة تأهيل النظامين الصحي والتعليمي، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا.

ثالثًا: التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن

1- التحديات الاقتصادية

الاعتماد على النفط: شكلت عائدات النفط الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، مما أدى إلى هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط.

غياب التنويع الاقتصادي: تركز النشاط الاقتصادي في اليمن على عدد محدود من القطاعات، مع غياب استراتيجية واضحة لتطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة.

2- التحديات الاجتماعية

- ارتفاع معدلات الفقر: وصلت معدلات الفقر إلى (48%) بحلول عام (2022)، مع تفاوت واضح بين المناطق الحضرية والريفية (UNDP, 2021, 20).
- ضعف البنية التحتية الاجتماعية: تدهورت البنية التحتية الصحية والتعليمية بشكل كبير بسبب النزاعات المسلحة وعدم كفاية التمويل.

ويرى الباحث أن مواجهة هذه التحديات تتطلب تضافر الجهود الوطنية والدولية لتنفيذ استراتيجيات مستدامة تعزز التنمية المتوازنة بين جميع المناطق.

رابعًا: التجارب الدولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمكن لليمن الاستفادة من تجارب دول مثل رواندا وكولومبيا في تحقيق التنمية بعد النزاعات، وعلى سبيل المثال، نجحت رواندا في تحقيق نمو اقتصادي بنسبة (7.5%) سنويًا من خلال تحسين الحوكمة والاستثمار في رأس المال البشري (UNDP, 2019, 25).

ويرى الباحث أن تبني سياسات تستند إلى التجارب الناجحة يمكن أن يساعد اليمن على تجاوز التحديات وتحقيق أهداف التنمية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة World Bank (2022)**: حللت الدراسة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها اليمن خلال العقد الأخير، وأشارت إلى أن النزاعات المسلحة أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (45%)، مع ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات قياسية بلغت (75%) في بعض المناطق، كما أكدت أن التفاوت الإقليمي يشكل تحديًا رئيسًا لتحقيق التنمية المستدامة (p18).
- **دراسة UNDP (2021):** استعرضت هذه الدراسة تأثير الأزمات السياسية والنزاعات على التنمية البشرية في اليمن، بينت أن أكثر من (20) مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأن الوصول إلى الخدمات الصحية لا يتجاوز (50%) من السكان، أوصى البحث بتحسين آليات التطوير التنموية وزيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة (p25).
- **دراسة IMF (2019):** ركزت الدراسة على تحليل دور آليات التطوير النقدية والمالية في تحسين الوضع الاقتصادي في اليمن، أشارت إلى أن الاستقرار النقدي يمكن أن يسهم في تحسين أداء الاقتصاد الكلي، لكن النزاعات المستمرة تعوق هذه الجهود، أوصت الدراسة بضرورة التعاون الدولي لتوفير التمويل اللازم لإعادة بناء البنية التحتية وتعزيز الاستقرار المالي (p12).

تعليق على الدراسات السابقة:

1- التشابه مع البحث الحالي:

تتفق الدراسات السابقة مع البحث الحالي في تسليط الضوء على تأثير النزاعات السياسية والأزمات الاقتصادية على التنمية في اليمن، فقد ركزت معظم الدراسات على تحليل التحديات والتحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة، خاصة التفاوتات الإقليمية والاعتماد المفرط على النفط.

2- أوجه الاختلاف:

يتميز البحث الحالي بتركيزها على تقييم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شامل يغطي الفترة (1990-2022)، بينما ركزت معظم الدراسات السابقة على فترات محددة أو أبعاد معينة للتنمية، كما يقدم البحث الحالي مقترحات عملية لتعزيز التنمية في المستقبل، مستندة إلى تحليل الإنجازات والتحديات.

3- الإضافات التي تقدمها البحث الحالي:

تقديم تقييم كافي للإنجازات التنموية خلال ثلاثة عقود.

التركيز على العلاقة بين آليات التطوير التنموية والتحديات الإقليمية.

اقتراح سياسات وإجراءات عملية لتحقيق التنمية المستدامة، مستفيدة من التجارب الدولية الناجحة، لذلك ومما سبق؛ يسعى هذا البحث إلى تقييم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022)، مع تسليط الضوء على الإنجازات المحققة، والتحديات التي أعاقت تحقيق التنمية المستدامة، كما يهدف إلى تقديم مقترحات عملية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بناءً على استراتيجيات مدروسة وتجارب دولية ناجحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، ص22).

مشكلة البحث:

رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، إلا أن المؤشرات التنموية أظهرت تباينًا كبيرًا خلال الفترة من (1990) إلى (2022)، فقد حققت البلاد إنجازات ملموسة خلال العقدين الأولين، إلا أن هذه المكاسب تأثرت سلبًا بسبب النزاعات السياسية، وانخفاض عائدات النفط، والتفاوتات الإقليمية، ما أدى إلى تدهور البنية التحتية والخدمات الأساسية، وانخفاض جودة الحياة في العديد من المناطق (البنك الدولي، 2015، ص17).

أسئلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما هو تقييم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال الفترة (1990-2022)، وما هي آليات التطوير والإجراءات الممكنة لتعزيز التنمية المستدامة؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية.

1-ما هي الإنجازات التي تحققت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1990-2022)؟

2-ما هي أبرز التحديات التي أعاقت تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن؟

3-ما آليات التطوير والإجراءات الممكنة لتعزيز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى تقييم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال الفترة (1990-2022)، وتحديد آليات التطوير والإجراءات الممكنة لتعزيز التنمية المستدامة، ويتفرع منه الأهداف التالية:

1-تقييم الإنجازات المحققة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2022).

2-تحليل التحديات الرئيسة التي أعاقت تحقيق التنمية المستدامة.

3-تقديم آليات تطويرية ومقترحات إجرائية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

يساهم البحث في توفير تحليل معمق لمسار التنمية في اليمن، مما يثري الأدبيات العلمية حول التنمية في الدول النامية، خاصة في سياق الدول المتأثرة بالنزاعات، كما يتميز البحث الحالية بتركيزها على تقييم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شامل يغطي الفترة (1990-2022)، بينما ركزت معظم الدراسات السابقة على فترات محددة أو أبعاد معينة للتنمية، كما يقدم البحث الحالي مقترحات عملية لتعزيز التنمية في المستقبل، مستندة إلى تحليل الإنجازات والتحديات.

الأهمية العملية:

يقدم البحث توصيات وسياسات قابلة للتطبيق تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد صناع القرار على تحسين الأداء التنموي.

الأهمية المجتمعية:

يسهم البحث في تعزيز الوعي بأهمية التنمية المستدامة والشاملة لتحقيق استقرار ورفاهية المجتمع اليمني.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يركز البحث على تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال الفترة الزمنية المحددة.

الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة من عام (1990) إلى عام (2022).

الحدود المكانية: يشمل البحث جميع المناطق اليمنية مع التركيز على التفاوتات الإقليمية بين الحضر والريف.

منهجية البحث وإجراءاته:

المنهجية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لتحليل البيانات المتعلقة بالإنجازات والتحديات التنموية في اليمن.
- **المنهج التاريخي:** لتتبع التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الأحداث السياسية عليها.

الإجراءات:

1-جمع البيانات من التقارير الرسمية، والدراسات السابقة، والمصادر الدولية الموثوقة.

2-تحليل البيانات باستخدام أدوات كمية وكيفية لتحديد الإنجازات والتحديات، حيث اعتمد الباحث على قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حساب معدلات النمو والنسب المئوية بتقييم معدلات النمو والتنمية في المؤشرات الكمية القابلة للقياس، كما استخدم أساليب التحليل النوعي لتحليل البيانات غير الكمية الواردة في الخطط والتقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية.

3-استخلاص التوصيات بناءً على نتائج التحليل وتقديم حلول عملية.

تعريف المصطلحات:

التنمية الاقتصادية:

التعريف اللغوي: التنمية مشتقة من الفعل "نَمَا"، بمعنى زاد وتطور وتحسن، وهي تشير إلى عملية تحسين وزيادة الإنتاجية والموارد بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات (ابن منظور، 1984، 150).

التعريف الاصطلاحي: التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، مع تعزيز الاستثمار، وتطوير القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة والخدمات (صندوق النقد الدولي، 2020، ص12).

التعريف الإجرائي: في هذا البحث، تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها التحسينات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة (1990-2022)، مع التركيز على تحليل التغيرات في القطاعات الإنتاجية، والنمو الاقتصادي، ومدى تنويع مصادر الدخل.

التنمية الاجتماعية:

التعريف اللغوي: تشير كلمة "اجتماعية" إلى كل ما يتعلق بتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، وتعزيز التعاون والتماسك بينهم (المعجم الوسيط، 2004، ص200).

التعريف الاصطلاحي: التنمية الاجتماعية هي عملية تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال توفير خدمات التعليم، الصحة، الإسكان، والرعاية الاجتماعية، مع تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، ص20).

التعريف الإجرائي: في هذا البحث، تُعرف التنمية الاجتماعية بأنها التحسينات التي شهدتها الجمهورية اليمنية في مؤشرات التعليم، الصحة، والعدالة الاجتماعية خلال الفترة (1990-2022)، مع التركيز على قياس جودة الحياة في المجتمعات الحضرية والريفية.

الإنجازات التنموية

التعريف اللغوي: الإنجازات مشتقة من الفعل "أنجز"، وتعني إتمام المهام أو تحقيق الأهداف (ابن منظور، 1984، ص240).

التعريف الاصطلاحي: الإنجازات التنموية هي النتائج الإيجابية التي تحققها الدول أو المجتمعات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بناءً على خطط واستراتيجيات محددة (البنك الدولي، 2015، ص10)

التعريف الإجرائي: في هذا البحث، تُعرف الإنجازات التنموية بأنها النتائج التي تم تحققها في اليمن خلال الفترة (1990-2022) من خلال تحسن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التعليم، ومستوى الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية.

التحديات التنموية:

التعريف اللغوي: التحديات جمع "تحد"، وتشير إلى العوامل أو الأسباب التي تعيق أو تمنع تحقيق الأهداف (المعجم الوسيط، 2004، 300).

التعريف الاصطلاحي: التحديات التنموية هي العوامل الداخلية أو الخارجية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية (UNDP, 2020, 22).

التعريف الإجرائي: في هذا البحث، تُعرف التحديات التنموية بأنها التحديات التي واجهتها اليمن خلال الفترة (1990-2022) في تحقيق التنمية المستدامة، وتشمل النزاعات السياسية، التفاوت الإقليمي، والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية.

نتائج البحث:

أ- نتائج الإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: ما هي الإنجازات التي تحققت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1990-2022؟

الإنجازات في مجال التنمية الاقتصادية في اليمن (1990-2022م)

أولًا: الإنجازات الاقتصادية

1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

حقق الناتج المحلي الإجمالي في اليمن نموًا ملحوظًا خلال العقدين الأولين من الفترة المدروسة، فقد ارتفع من (6.9) مليار دولار عام (1990) إلى (10.2) مليار دولار بحلول عام (2000) بمعدل نمو سنوي بلغ (4.1%)، مدفوعًا بازدهار قطاع النفط وتحسن البيئة الاستثمارية، في العقد الثاني، شهد الناتج المحلي قفزة ليصل إلى (26.3) مليار دولار في (2010)، بمعدل نمو سنوي بلغ (9.8%). إلا أن النزاعات السياسية والحروب التي بدأت في عام (2011) أثرت سلبًا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (24.1) مليار دولار بحلول (2022) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023، 10).

ويرى الباحث أن هذا النمو لم يكن مستدامًا بسبب الاعتماد المفرط على قطاع النفط، مما جعل الاقتصاد اليمني عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والصدامات السياسية الداخلية.

2- تنويع القاعدة الاقتصادية:

على الرغم من الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيس للدخل القومي، شهدت قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية تحسنًا نسبيًا، حيث ارتفعت الإنتاجية الزراعية خلال الفترة (1990-2010) بفضل تحسين تقنيات الري ودعم المزارعين، إلا أن التطور في هذه القطاعات كان محدودًا ولم يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي المطلوب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص18).

3- توسيع البنية التحتية الداعمة للاقتصاد:

الطرق والنقل: أُنشئت أكثر من (15,000) كم من الطرق الجديدة بين عامي (1990) و(2010)؛ مما أدى إلى تحسين حركة النقل التجاري والبشري بين المدن والمناطق الريفية.

الكهرباء: ارتفعت نسبة السكان المستفيدين من الكهرباء من (30%) في عام (1990) إلى (70%) بحلول عام 2010، بفضل دعم الاستثمارات الحكومية والشراكات الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، 28).

ويعتقد الباحث أن هذه الإنجازات رغم أهميتها لم تكن كافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، خاصة في المناطق الريفية، مما ساهم في استمرار التفاوت الإقليمي بين المناطق الحضرية والريفية.

4- قطاع الاستثمار:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا ملحوظًا خلال العقد الأول بعد الوحدة، خاصة في قطاع النفط، كما نمت الاستثمارات في قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة والتجارة، مما ساهم في زيادة فرص العمل وتحسين الناتج المحلي (صندوق النقد الدولي، 2022، ص15).

5- التطور في قطاع الزراعة:

تعد الزراعة قطاعًا حيويًا حيث تشغل حوالي (35%) من القوى العاملة، بين عامي (1990) و(2010)، شهد القطاع زيادة إنتاجية بنسبة (25%) نتيجة برامج تحسين الري واستخدام البذور المحسنة، أسهم ذلك في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة صادرات المنتجات الزراعية مثل الحبوب والخضروات (منظمة الأغذية والزراعة، 2015، 42).

ويؤكد الباحث أن القطاع الزراعي كان يمكن أن يكون دعامة أساسية للاقتصاد لو حظي بدعم أكبر من الحكومة في مجالات التسويق الزراعي والتكنولوجيا الزراعية، خاصة مع توفر الموارد البشرية.

6- تعزيز الصادرات النفطية وغير النفطية:

بلغت عائدات النفط حوالي (3) مليارات دولار سنويًا خلال الفترة (1995-2010)، مما مثل حوالي (70%) من الإيرادات الحكومية و(85%) من الصادرات، كما شهدت الصادرات غير النفطية تطورًا نسبيًا، إذ بلغت قيمتها نحو (800) مليون دولار سنويًا بحلول عام (2010) (البنك الدولي، 2015، 32).

ويرى الباحث أن التركيز على النفط والصادرات التقليدية حدّ من تنوع الاقتصاد، مما جعل الاقتصاد اليمني أقل مرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية.

7- تطور النظام المالي والمصرفي:

شهد النظام المالي تحسنًا حيث توسعت الخدمات المصرفية، وارتفعت نسبة الوصول إليها من (10%) عام 1990 إلى (35%) عام (2010)، أتاح ذلك فرصًا أكبر لتمويل المشروعات الصغيرة وتحفيز النشاط الاقتصادي (البنك الدولي، 2012، 18).

ومع ذلك فإن هذا التطور كان محدودًا مقارنة بحجم الاحتياجات الفعلية، حيث ظلت المناطق الريفية تعاني من ضعف كبير في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

8- دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية:

تم تفعيل قوانين جديدة لتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، بين عامي (2000) و(2010)، بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1.5) مليار دولار سنويًا، خاصة في قطاع النفط، كما شهدت قطاعات مثل السياحة والتجارة نموًا ملحوظًا خلال هذه الفترة (صندوق النقد الدولي، 2010، 30).

ويعتقد الباحث أن الاستثمار الأجنبي ركز بشكل كبير على قطاع النفط، بينما لم تحظَ القطاعات الأخرى كالسياحة والزراعة بنفس الاهتمام، مما أضعف تنوع الاقتصاد.

9- الصناعات التحويلية:

زادت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من (5%) عام (1990) إلى (8%) عام (2010)، مع التركيز على الصناعات الغذائية والنسيجية التي تلبية الطلب المحلي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2015، 33).

ويرى الباحث أن هذا النمو المتواضع يعكس ضعف التخطيط الاستراتيجي لدعم الصناعات التحويلية، حيث كان بالإمكان استغلال الموارد المحلية لتوسيع هذا القطاع بشكل أفضل.

ثانيًا: الإنجازات في مجال التنمية الاجتماعية في اليمن (1990–2022م)

1- تحسين معدلات التعليم:

شهدت اليمن تقدمًا ملحوظًا في قطاع التعليم خلال العقدين الأولين بعد الوحدة، ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي من (60%) في عام (1990) إلى (85%) في عام (2010)، بفضل الجهود الحكومية والمساعدات الدولية، كما ازداد عدد المدارس في المناطق الريفية، مما ساهم في تقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية (UNESCO، 2015، 35)، إلا أن النزاعات التي بدأت في 2011 أدت إلى تراجع حاد في هذه الإنجازات، حيث توقفت العديد من المدارس عن العمل، وخرج أكثر من مليوني طفل من النظام التعليمي بحلول 2022 (اليونيسف، 2022، 12).

ويمكن التأكيد على أن هذا التقدم كان إيجابيًا ومؤشرًا على الأولوية التي حظي بها قطاع التعليم، إلا أن تراجع التمويل التعليمي بعد عام (2011) أدى إلى تدهور البنية التحتية التعليمية، وارتفاع معدلات التسرب المدرسي.

2- التوسع في التعليم العالي:

ارتفع عدد الجامعات الحكومية من جامعتين في عام (1990) إلى (12) جامعة بحلول عام (2000) و(33) جامعة بحلول عام 2020، مما أتاح فرصًا أكبر للالتحاق بالتعليم العالي، ساعد ذلك في تعزيز المهارات الوطنية وزيادة معدلات التوظيف بين الشباب (البنك الدولي، 2021، 45).

ويعتقد الباحث أن التوسع في التعليم العالي كان خطوة استراتيجية مهمة، لكنه تركز في المدن الكبرى، مما حرم المناطق الريفية من الاستفادة الكاملة من هذا التطور.

3- الصحة:

ارتفعت نسبة السكان المستفيدين من الخدمات الصحية من (35%) في (1990) إلى (60%) في (2010) بفضل بناء مرافق صحية جديدة وتوسيع برامج الرعاية الصحية الأساسية، كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال بنسبة (30%) خلال نفس الفترة، إلا أن الحرب منذ (2011) تسببت في

تدمير واسع للبنية التحتية الصحية، حيث لم تعد سوى (50%) من المنشآت الصحية قادرة على العمل (منظمة الصحة العالمية، 2022، 18).

وبفضل إنشاء مستشفيات ومراكز صحية جديدة، خاصة في المناطق الريفية، كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال بنسبة (30%) خلال نفس الفترة نتيجة حملات التوعية وبرامج التحصين التي دعمتها المنظمات الدولية (WHO, 2010, 50).

ويرى الباحث أن هذا الإنجاز كان له أثر إيجابي كبير على تحسين جودة الحياة، إلا أن النزاعات المستمرة منذ عام (2011) أدت إلى انهيار العديد من المنشآت الصحية وتدهور خدماتها.

4- زيادة فرص الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي:

شهد قطاع المياه والصرف الصحي تطورًا ملحوظًا خلال الفترة (1990-2010)، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نظيفة من (50%) في عام (1990) إلى (65%) بحلول عام (2010)، كما تم تنفيذ مشاريع للصرف الصحي في المدن الكبرى بتمويل من الجهات المانحة (UNICEF, 2010, 28).

ويعتقد الباحث أن هذه الجهود ساهمت في تحسين الصحة العامة وتقليل الأمراض المعدية، إلا أن المناطق الريفية ظلت تعاني من نقص كبير في خدمات المياه النظيفة.

5- التمكين الاجتماعي للمرأة:

حققت اليمن تقدمًا في تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا خلال العقد الأول بعد الوحدة، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في التعليم والعمل، وتم إطلاق برامج لدعم الأسر الفقيرة وتمكين النساء من خلال المشروعات الصغيرة (UNDP,2015,40)، وقد أطلقت الحكومة اليمنية برامج حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا، مثل صندوق الرعاية الاجتماعية الذي قدم مساعدات مالية شهرية للأسر المحتاجة، كما دعمت المنظمات الدولية برامج المساعدات الإنسانية التي شملت التعليم والصحة (البنك الدولي، 2015، 50).

ويعتقد الباحث أن هذه الجهود ساهمت في تقليل معدلات الفقر بشكل محدود، لكنها كانت حلولًا مؤقتة وغير مستدامة بسبب ضعف التخطيط طويل الأمد، كما أن هذه المبادرات كانت بداية جيدة لتحسين وضع المرأة، لكنها لم تستمر بنفس الزخم بعد عام (2011) نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

6- الحماية الاجتماعية:

تم إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية في عام (2000) كجزء من الجهود لتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفًا، بحلول عام (2010)، استفاد أكثر من مليون أسرة من برامج المساعدات النقدية

التي وفرها الصندوق، رغم التحديات المالية، لعب الصندوق دورًا مهمًا في تعزيز الحماية الاجتماعية، خاصة خلال الأزمات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، 25).

ب- نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: الذي ينص على: ما هي أبرز التحديات التي واجهت تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن؟

التحديات التي واجهت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن (1990-2022م)

أولًا: التحديات الاقتصادية

1- الاعتماد المفرط على قطاع النفط:

اعتمد الاقتصاد اليمني بشكل أساسٍ على قطاع النفط، الذي شكل حوالي (70%) من الإيرادات العامة و(85%) من الصادرات خلال الفترة (1990-2010)، أدى هذا الاعتماد إلى هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسعار في السوق العالمية، حيث تسببت أزمة انخفاض أسعار النفط في (2008) و(2014) في تراجع الإيرادات الحكومية بشكل كبير، مما أثر على تنفيذ المشاريع التنموية (البنك الدولي، 2015، 32).

ويرى الباحث أن هذا الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي دون تعزيز القطاعات غير النفطية، أدى إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات، وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي.

2- ضعف التنويع الاقتصادي:

اقتصرت التنمية الاقتصادية في اليمن على عدد محدود من القطاعات، مع غياب استراتيجيات واضحة لتنويع القاعدة الإنتاجية، على سبيل المثال، بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة التحويلية أقل من (20%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام (2015) (FAO, 2015, 20).

ويعتقد الباحث أن غياب التنويع الاقتصادي يعد من أبرز التحديات التي حدّت من قدرة اليمن على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

3- البنية التحتية غير المتطورة:

عانت البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق، وشبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، من الإهمال والتدمير، خاصة بعد اندلاع النزاعات المسلحة منذ عام (2011)، وتشير التقارير إلى أن أكثر من (50%) من البنية التحتية تعرضت لأضرار جسيمة، مما أثر على تقديم الخدمات الأساسية ودعم الأنشطة الاقتصادية (UNDP, 2020, 18).

ويرى الباحث أن غياب الاستثمار الكافي في تطوير البنية التحتية أدى إلى إبطاء عجلة التنمية، خاصة في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

4- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة:

ارتفعت معدلات البطالة في اليمن لتصل إلى (30%) بحلول عام (2022)، في حين تجاوزت معدلات الفقر (48%) من إجمالي السكان، تتركز البطالة والفقر بشكل أكبر في المناطق الريفية، حيث يعتمد السكان بشكل كبير على الزراعة التي تأثرت بندرة الموارد المائية وضعف الدعم الحكومي (IMF,2021,12).

ويعتقد الباحث أن غياب البرامج الحكومية الفعالة لتوفير فرص العمل كان عاملًا رئيسًا في تزايد الفقر والتفاوت الاجتماعي.

5- النزاعات السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية:

أسهمت النزاعات المسلحة المستمرة منذ عام (2011) في تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (45%) بحلول عام (2020)، وانخفضت عائدات النفط والغاز بشكل حاد بسبب تدمير المنشآت النفطية وتعطيل التصدير (World, 2021,18).

ويرى الباحث أن النزاعات السياسية تُعد من أكبر التحديات التي أعاقت مسار التنمية في اليمن، إذ تسببت في شلل مؤسسات الدولة، وانعدام الاستقرار الضروري لتحقيق التنمية.

ثانيًا: التحديات الاجتماعية

1- ضعف النظام الصحي:

تراجع النظام الصحي بشكل كبير نتيجة النزاعات المسلحة ونقص التمويل، بحلول عام (2022)، كانت (50%) فقط من المنشآت الصحية تعمل بكفاءة، مع نقص حاد في الأدوية والكوادر الطبية، كما ارتفعت معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل، إلى مستويات غير مسبوقة (WHO, 2022, 30).

ويعتقد الباحث أن عدم إعطاء أولوية كافية لتطوير النظام الصحي قبل النزاعات ساهم في انهياره السريع خلال الأزمات.

2- التدهور في قطاع التعليم:

أدى النزاع المستمر منذ عام (2011) إلى إغلاق أكثر من (3.000) مدرسة، وحرمان ما يزيد عن مليوني طفل من التعليم، وارتفعت معدلات الأمية إلى (40%) بين البالغين، ما يعكس تراجعًا كبيرًا مقارنةً بمعدلات التعليم التي كانت آخذة في التحسن قبل النزاع (UNICEF, 2022, 15).

ويعتقد الباحث أن استهداف البنية التحتية التعليمية خلال النزاعات وتراجع التمويل الحكومي شكل تحديًا رئيسًا أمام تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

3- التفاوت التنموي بين المناطق الريفية والحضرية:

عانت المناطق الريفية من تفاوت كبير في الحصول على الخدمات الأساسية، حيث لم تتجاوز نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة في الريف (45%) مقارنة بـ(70%) في المدن الكبرى (UNDP, 2021, 22).

ويرى الباحث أن هذا التفاوت يعكس ضعف التخطيط الحكومي وغياب العدالة في توزيع الموارد، مما أدى إلى تفاقم الفجوة التنموية بين المناطق.

4- التحديات الثقافية والاجتماعية:

تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية، على مشاركة النساء في سوق العمل والتعليم، بحلول عام (2022)، لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة (6%)، مما يعكس استمرار القيود الثقافية على تمكين المرأة (UNDP, 2020, 19).

ويعتقد الباحث أن التغيير الثقافي وتطوير سياسات داعمة لتمكين المرأة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين التنمية الاجتماعية.

ت- نتائج الإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: ما آليات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل؟

أولًا: آليات التطوير والإجراءات المستقبلية لتعزيز التنمية الاقتصادية:

1- تنويع القاعدة الاقتصادية:

إعادة هيكلة الاقتصاد: يجب تقليل الاعتماد على قطاع النفط والانتقال إلى اقتصاد متنوع يشمل الزراعة، والصناعة التحويلية، والخدمات.

تعزيز القطاعات غير النفطية: تشير الدراسات إلى أن القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعات التحويلية تسهم بأقل من (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، يُمكن تحسين هذه النسبة من خلال الاستثمار في تكنولوجيا الإنتاج وتطوير شبكات التسويق المحلية والدولية (FAO, 2015, 20).

ويرى الباحث أن تنويع الاقتصاد يُعد أولوية قصوى لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، حيث أن الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

2- تطوير البنية التحتية:

إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة: تشير التقارير إلى أن حوالي (50%) من البنية التحتية في اليمن قد تضررت بسبب النزاعات المسلحة، ينبغي إعادة بناء الطرق، وشبكات الكهرباء، والمياه لتسهيل التجارة وتحسين جودة الحياة (UNDP, 2020, 18).

زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة: اليمن يمتلك إمكانات هائلة للطاقة الشمسية والرياح، الاستثمار في هذه القطاعات يمكن أن يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري ويوفر الكهرباء للمناطق الريفية.

ويعتقد الباحث أن الاستثمار في البنية التحتية هو الأساس لتحفيز النمو الاقتصادي، إذ يوفر بيئة مواتية لجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل.

3- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي:

تحسين بيئة الأعمال: تحتاج اليمن إلى تحسين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير ضمانات قانونية للاستثمارات.

إنشاء مناطق اقتصادية خاصة: يمكن إنشاء مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مثل التصنيع والخدمات اللوجستية.

ويرى الباحث أن تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار سيعزز النمو الاقتصادي ويساهم في خلق فرص عمل جديدة، خاصة للشباب.

4- تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

توفير التمويل والدعم الفني: تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي (95%) من الأعمال التجارية في اليمن، ينبغي تعزيز هذا القطاع من خلال تقديم القروض منخفضة الفائدة وبرامج التدريب.

إنشاء مراكز دعم: يمكن للحكومة بالتعاون مع المنظمات الدولية إنشاء مراكز لدعم ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة.

ويعتقد الباحث أن تعزيز هذا القطاع يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في تقليل البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي.

ثانيًا: آليات التطوير والإجراءات لتعزيز التنمية الاجتماعية

1- تحسين النظام التعليمي:

إعادة تأهيل المدارس: تشير التقارير إلى أن أكثر من (3.000) مدرسة تعرضت للتدمير بسبب النزاعات، ما أدى إلى حرمان ملايين الأطفال من التعليم، ينبغي إعادة بناء هذه المدارس وضمان عودة الطلاب إليها (UNICEF, 2022, 15).

تطوير المناهج التعليمية: ينبغي تحديث المناهج التعليمية لتتناسب مع متطلبات سوق العمل وتطوير برامج التدريب المهني للشباب.

ويرى الباحث أن إصلاح التعليم هو حجر الزاوية لبناء مجتمع منتج ومستدام، حيث أن التعليم يسهم بشكل مباشر في تقليل الفقر وتحسين جودة الحياة.

2- تعزيز النظام الصحي:

إعادة تأهيل المرافق الصحية: تشير البيانات إلى أن (50%) فقط من المرافق الصحية تعمل بكفاءة، يجب إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية لتوفير خدمات صحية شاملة (WHO, 2022, 30).

زيادة التمويل لقطاع الصحة: ينبغي تخصيص نسبة أكبر من الميزانية الوطنية لقطاع الصحة، مع تحسين إدارة الموارد وتوجيهها نحو تحسين الخدمات الصحية الأساسية.

ويعتقد الباحث أن تحسين الخدمات الصحية يسهم بشكل مباشر في رفع جودة الحياة وزيادة الإنتاجية.

3-تمكين المرأة:

زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل: تشكل النساء أقل من (6%) من القوى العاملة في اليمن، يجب تنفيذ برامج لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال دعم المشاريع الصغيرة وبرامج التدريب (UNDP, 2020, 19).

التوعية بأهمية تعليم الفتيات: ينبغي إطلاق حملات توعوية لتشجيع تعليم الفتيات، خاصة في المناطق الريفية، كخطوة أولى نحو تمكينهن.

ويرى الباحث أن تمكين المرأة يمثل عنصرًا حاسمًا لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أن تمكين نصف المجتمع يسهم في تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

4-تعزيز برامج الحماية الاجتماعية:

توسيع شبكة الأمان الاجتماعي: يجب توسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل جميع الفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحين والأسر التي تعيش تحت خط الفقر.

إنشاء قاعدة بيانات وطنية: يمكن تحسين كفاءة توزيع المساعدات من خلال إنشاء قاعدة بيانات شاملة للفئات الأكثر احتياجًا.

ويعتقد الباحث أن تعزيز برامج الحماية الاجتماعية يسهم في تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

الاستنتاجات:

يستنتج الباحث أن الفترات التي شهدت استقرار سياسي نسبي وتم فيها الاعتماد على التخطيط من خلال إعداد وتنفيذ الخطط الخمسية للدولة، وأيضًا تم إعداد الخطط الاستراتيجية لبعض القطاعات؛ مما كان له أثر إيجابي في تحقيق العديد من الإنجازات التي تم ذكرها في نتائج البحث ونستخلص أهمها على النحو التالي:

أولًا: الاستنتاجات المتعلقة بالإنجازات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1990–2022م)

1– في المجال الاقتصادي:

- سجلت اليمن ارتفاعًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ (26.3) مليار دولار عام (2010) بعد أن كان (6.9) مليار دولار في 1990، مدعومًا بعائدات النفط والبنية التحتية التي شهدت تحسينات كبيرة خلال العقدين الأولين من الفترة المدروسة.
- توسعت البنية التحتية بشكل ملحوظ، حيث أُنشئت أكثر من (15,000) كم من الطرق وارتفعت نسبة السكان المستفيدين من الكهرباء إلى (70%) بحلول عام (2010).
- شهد القطاع الزراعي زيادة في الإنتاجية بنسبة (25%)، مما ساهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية.

2– في المجال الاجتماعي:

- ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى (85%) بحلول (2010)، مما يعكس جهودًا لتحسين التعليم خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة.
- انخفضت معدلات وفيات الأطفال بنسبة (30%) نتيجة تحسينات في الخدمات الصحية وبرامج التحصين.
- بدأت المرأة اليمنية تحقق مكاسب في التعليم والعمل، خاصة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، مما يمثل خطوة نحو تمكين المرأة.

ثانيًا: الاستنتاجات المتعلقة بالتحديات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1990–2022م)

كما يستنتج الباحث أن نشوب العديد من الحروب والصرعات السياسية كان لها أثرًا كبيرًا في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس ذلك فحسب بل وأمتد أثرها إلى تدمير البنى التحتية والتي تم ذكر بعضها في سياق البحث أثناء الإجابة عن السؤال الثاني، ونورد بعض التحديات التي تم استنتاجها من نتائج البحث على النحو التالي:

1– في المجال الاقتصادي

- أدى الاعتماد المفرط على النفط، الذي شكل (85%) من الصادرات و(70%) من الإيرادات الحكومية، إلى هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسواق العالمية.
- غياب التنويع الاقتصادي ساهم في تهميش قطاعات رئيسة مثل الزراعة والصناعة التحويلية، حيث شكلت مساهمة هذه القطاعات أقل من (20%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- تدهورت البنية التحتية بسبب النزاعات المسلحة، حيث تعرض أكثر من (50%) من المرافق للخطر، مما أعاق الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية.

ونستنتج مما سبق أن الاعتماد المفرط على مورد اقتصادي واحد أو أكثر في ظل غياب التنويع الاقتصادي لموارد الدولة يؤثر سلبًا وبشكل كبير على التمويل التنموي، كما أن الاعتماد على مورد واحد أو أكثر يعرض الدولة لمخاطر كبيرة تؤدي إلى عجز كبير في الموازنة أثناء تقلبات أسعار ذلك المورد مما يعيق عجلة التنمية أو يجبر الحكومة على الاعتماد في تمويل عجز الموازنة على أساليب تضخمية تنعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني في الأمدين المتوسط والبعيد

2- في المجال الاجتماعي:

- ارتفعت معدلات الفقر والبطالة بشكل كبير، حيث بلغت معدلات الفقر (48%) والبطالة (30%) بحلول (2022)، مع تركّز المعاناة في المناطق الريفية.
- تراجع قطاع التعليم نتيجة إغلاق أكثر من (3.000) مدرسة، مما أدى إلى حرمان مليوني طفل من التعليم.
- تدهورت الخدمات الصحية، حيث كانت (50%) فقط من المرافق الصحية تعمل بكفاءة بحلول عام (2022)، مما أدى إلى تزايد الأمراض والمعدلات المرتفعة للوفيات.

ونستنتج مما سبق أن ضعف التنمية الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض إنتاجية القوى العاملة، وهو ما ينعكس على بالسلب على التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي حاضرًا ومستقبلًا.

ثالثًا: الاستنتاجات المتعلقة بآليات التطوير والإجراءات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1-إعادة بناء البنية التحتية المدمرة تعد أولوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النشاط الاقتصادي.

2-تنويع الاقتصاد يمثل الحل الأبرز لتقليل الاعتماد على النفط، من خلال تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة المتجددة.

3-تحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري وزيادة فرص التنمية الشاملة.

4-تمكين المرأة والشباب من خلال برامج التعليم والتدريب المهني يسهم في تحسين الإنتاجية ودفع عجلة التنمية.

5-تحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية يساهم في تقليل الفجوة التنموية وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

توصيات البحث:

يوصي الباحث بالآتي:

1-تنويع الاقتصاد: تطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية مثل الزراعة والصناعة التحويلية والطاقة المتجددة لتحقيق تنمية مستدامة.

2-إعادة بناء البنية التحتية: تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل الطرق والمدارس والمرافق الصحية بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

3-تحسين قطاع التعليم: إصلاح المناهج الدراسية وتطوير برامج تدريبية موجهة للشباب لتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل.

4-تحسين النظام الصحي: زيادة التمويل الموجه للقطاع الصحي وتحسين إدارة الموارد لتوفير خدمات صحية شاملة.

5-تعزيز الحوكمة: إصلاح المؤسسات الحكومية لضمان تنفيذ آليات التطوير التنموية بفعالية.

6-تمكين المرأة والشباب: إطلاق برامج تدريب مهني وريادة أعمال تستهدف النساء والشباب لتحسين مشاركتهم الاقتصادية.

7-تعزيز برامج الحماية الاجتماعية: توسيع شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل الفئات الأكثر ضعفًا وتحسين كفاءة توزيع المساعدات.

مقترحات البحث:

1- دراسة أثر النزاعات المسلحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال الفترة (2011-2022م).

2-تحليل دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة في اليمن.

3-تقييم كفاءة برامج الحماية الاجتماعية في تقليل الفقر والبطالة في اليمن.

4-دراسة إمكانية تطوير قطاع الطاقة المتجددة كبديل استراتيجي لتحقيق تنويع الاقتصاد اليمني.

5-استكشاف العوامل الثقافية والاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع:

ابن منظور. (1984). *لسان العرب*. دار المعارف: القاهرة.

البنك الدولي. (2015). *تقرير التنمية في اليمن*. البنك الدولي: واشنطن.

البنك الدولي. (2020). *تقرير التنمية الاقتصادية في اليمن*. البنك الدولي: واشنطن.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). (2010). *تقرير البنية التحتية لليمن*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نيويورك.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2015). (UNDP). *تقرير تمكين المرأة في اليمن*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نيويورك.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2018). (UNDP). *تقرير التنمية الاجتماعية*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نيويورك.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2020). (UNDP). *تقرير التنمية البشرية في اليمن*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نيويورك.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2021). (UNDP). الفجوات التنموية في اليمن. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2010). *تحليل التنمية والبنية التحتية في اليمن*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نيويورك.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2021). *تحليل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نيويورك.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2011). *التقرير الاقتصادي السنوي للجمهورية اليمنية*. وزارة التخطيط: صنعاء.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2023). *تقرير الأداء الاقتصادي للجمهورية اليمنية*. وزارة التخطيط: صنعاء.

المعجم الوسيط. (2004). *معجم اللغة العربية*. مجمع اللغة العربية: القاهرة.

منظمة الأغذية والزراعة (2015). (FAO). *تقرير القطاع الزراعي في اليمن*، FAO: روما.

منظمة الأغذية والزراعة (2015). (FAO). *تطوير القطاع الزراعي في اليمن*، FAO: روما.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2015). (UNESCO). *تقرير التعليم العالمي*، اليونسكو: باريس.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2015). (UNIDO). *الصناعات التحويلية في اليمن*، UNIDO: فيينا.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2010). (UNICEF). *المياه والصرف الصحي في اليمن*، اليونيسف: نيويورك.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2022). (UNICEF). *تقرير التعليم في اليمن*، اليونيسف: نيويورك.

منظمة الصحة العالمية. (2010). (WHO). *تقرير الصحة العالمية*، منظمة الصحة العالمية: جنيف.

منظمة الصحة العالمية. (2022). (WHO). *تقرير الصحة في اليمن*، منظمة الصحة العالمية: جنيف.

منظمة الصحة العالمية. (2022). *نظرة عامة على النظام الصحي في اليمن*. منظمة الصحة العالمية: جنيف.

منظمة اليونيسف. (2022). *التنمية الاجتماعية في اليمن: الواقع والتحديات*. اليونيسف: جنيف.

اليونيسف. (2022). *أثر النزاعات على التعليم في اليمن*. اليونيسف: جنيف.

صندوق النقد الدولي (2021) .(IMF). *تقرير التحديات الاقتصادية في اليمن*، صندوق النقد الدولي: واشنطن.

صندوق النقد الدولي. (2022). *التحديات الاقتصادية في اليمن*. صندوق النقد الدولي: واشنطن.

IMF. (2019). Yemen Economic Challenges and Financial Stability. Washington, DC: International Monetary Fund.

UNDP. (2021). Yemen Humanitarian and Development Overview. New York: United Nations Development Programmed.

World Bank. (2022). Yemen Economic Outlook: Challenges and Opportunities. Washington, DC: World Bank.